



الإمارات العربية المتحدة
وزارة الصناعة
والتكنولوجيا المتقدمة



التعداد الصناعي

وثيقة تعريفية وإرشادية للشركاء



مقدمة

تولي حكومة دولة الإمارات أهمية كبيرة لتعزيز أداء القطاع الصناعي في الدولة، باعتباره من العوامل الأساسية التي تعزز تنافسية الاقتصاد الوطني إقليمياً وعالمياً، ويعد توفير قاعدة بيانات متكاملة عن الشركات والمنشآت والأنشطة الصناعية من خلال "التعداد الصناعي" خطوة أولى سيتبعها إطلاق المزيد من المبادرات التنموية، وإيجاد الآليات الأنسب لدعم قطاع الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة وتطويره وزيادة نموه وتنافسيته إقليمياً وعالمياً.

يهدف التعداد الصناعي إلى

تعزيز استدامة القطاع الصناعي وضمان استمرارية سلاسل التوريد المحلية

دعم المنتجات المحلية وتعزيز الاعتماد عليها بما يتماشى مع التوجهات الحكومية

بناء قاعدة بيانات تفصيلية للشركات العاملة في القطاع الصناعي تتضمن، "عدد الشركات والانشطة والمنتجات والطاقة الإنتاجية

توفير معلومات حول المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تحتاج إلى الدعم الحكومي وزيادة تنافسيتها

دعم السياسة الوطنية للاقتصاد الدائري وتعزيز تكاملية القطاع الصناعي

المساهمة في دعم عملية اتخاذ القرارات عبر وضع سياسات أكثر شمولية وتكاملا

تحسين المؤشرات التنافسية والاقتصادية للدولة بما يساهم في تعزيز جذب الاستثمارات الصناعية المحلية والدولية

الشركاء



المركز الاتحادي
للتنافسية والإحصاء
FEDERAL COMPETITIVENESS
AND STATISTICS CENTRE



وزارة الصناعة
والتكنولوجيا المتقدمة
MINISTRY OF INDUSTRY
& ADVANCED TECHNOLOGY

المناطق الحرة

مراكز الإحصاء
المحلية

الدوائر الاقتصادية
المحلية (DEDs)

[للمزيد من المعلومات:](#)

ما نوعية البيانات المطلوبة من المنشآت الصناعية؟

البيانات المالية الخاصة بالإنفاق على البحث والتطوير.

عدد العاملين وقيمة تعويضات العاملين حسب الجنسية والمهنة والمؤهلات العلمية.

البيانات التفصيلية للرخص والشركاء حسب جهة الترخيص والإمارة.

كمية وقيمة المواد الداخلة في الإنتاج الصناعي حسب النظام المنسق للسلع.

حجم الطاقة التصميمية والفعلية .

قيمة رأس المال المدفوع للمستثمر في المنشأة الصناعية حسب الجنسية والنوع.

أية بيانات أخرى تحددها الوزارة.

البيانات المالية للمنشآت الصناعية والتي تشمل على البيانات الخاصة بالإيرادات والمصاريف السلعية والخدمية، والرسوم والضرائب الحكومية، كذلك البيانات المالية الخاصة بالأصول.

كمية وقيمة المنتجات الصناعية حسب النظام المنسق للسلع.

ما هي الفترة الزمنية المحددة لتسليم البيانات؟

على جميع المنشآت الصناعية إرسال بياناتها المحددة وفق القانون والخاصة بأنشطتها الصناعية خلال 60 يوم من تاريخ استلام الاستمارة الإلكترونية.

كيف يمكن للجهات المعنية المساهمة في تعزيز المشاركة في التعداد؟

بعد نشر الاعلان الرئيسي من وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة في الإعلام المحلي نود من دوائر التنمية الاقتصادية والمناطق الحرة بدء الحملة الترويجية عبر منصاتهم

المساهمة في التفاعل على منصات التواصل الاجتماعي في نشر البوستات الموحدة حول التعداد

تضمين المواقع الإلكترونية الخاصة بالجهات برابط التعداد والكود المخصص لملاء الاستمارة

دعم الاستجابة للمشاركة في التعداد من خلال توجيه الأسئلة والاستفسارات لمركز الاتصال المعتمد

التواصل مع الشركات الصناعية في المناطق الحرة في الإمارة والجهات شبه الحكومية لتعزيز المشاركة

مركز الاتصال الخاص بتعداد المنشآت الصناعية



04 608 0220
04 608 0222



Infoindustrial@fcsc.gov.ae

أهداف الخطة الإعلامية

نشر الوعي حول أهمية توفير قاعدة بيانات متكاملة عن القطاع الصناعي لتحقيق الاستراتيجية الوطنية، مما يمكن الوزارة من تصميم وتنفيذ السياسات القائمة على الأدلة.

التوعية بما تقوم به حكومة دولة الإمارات ووزارة الصناعية والتكنولوجيا المتقدمة من دور وطني مهم لتعزيز دور القطاع الصناعي باعتباره داعماً أساسياً للاقتصاد الوطني.

تطمين الشركات الصناعية والمنشآت أن جميع البيانات الواردة من قبلهم محمية وسيتم التعامل معها بسرية تامة، وأن الهدف الأساسي منها هو خدمة القطاع والمصنعين في الدولة.

رفع مستوى الإقبال من قبل الشركات الصناعية لتوفير البيانات المطلوبة لإتمام عملية المسح التي تهدف الى تطوير القطاع الصناعي في الدولة.

الرسائل الأساسية

تلعب وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة وشركائها في المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، والهيئات المحلية، والمناطق الحرة دوراً هاماً في توفير منظومة متكاملة تمكن وتحفز نمو القطاع الصناعي وتعزز جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

تقديم البيانات الصناعية المطلوبة بما يسهم في تحديد المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تحتاج إلى الدعم الحكومي، وتحديد سبل دعمها وتعزيز تنافسياتها في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية.

تحرص الوزارة من خلال هذا التشريع على توفير بيئة تنظيمية محفزة لدعم نمو القطاع الصناعي.

تلعب البيانات دوراً مهماً في قيادة الدولة في المؤشرات العالمية، وغياها يؤثر على فرص النمو المستقبلية.

سيتم حفظ البيانات ضمن بيئة رقمية متطورة وأمنة تضمن سرية البيانات الصناعية الواردة من المنشآت الصناعية وهي محمية ولا يمكن الإفصاح عنها إلا للجهات المختصة.

ستعمل الوزارة من خلال قاعدة البيانات على عمل دراسات لخلق فرص استثمارية جديدة، بالإضافة إلى ابتكار مبادرات جديدة تعود بالنفع على القطاع.

ستسهم قاعدة البيانات في توفير مؤشرات اقتصادية داخلية من شأنها تقييم أداء القطاع بشكل لحظي.

أسئلة وأجوبة

ما الغاية من توفير هذه البيانات؟

تساعد هذه البيانات بالدرجة الأولى المصنعين والمستثمرين وأصحاب المنشآت في الدولة من خلال خلق فرص استثمارية جديدة تعود بالنفع على القطاع، كما أن هذه البيانات ستساعد صناع القرار على متابعة وتقييم وتعزيز تنافسية القطاع الصناعي والمساهمة في صناعة السياسات الحالية والمستقبلية واتخاذ القرارات التي تدعم المرونة الصناعية ودعم الصناعات الوطنية، إضافة إلى احتساب نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي، وتعزيز فرص التحول نحو اقتصاد المعرفة وترسيخ الابتكار والبحث والتطوير في قطاع الصناعة، وتقليل الاعتماد على المسوح بهدف تقليل الأعباء والجهود والموارد.

كيف سيتم التعامل مع البيانات التي سيتم جمعها من أجل حفظ خصوصية المستثمرين؟

سيتم الحفاظ على خصوصية المستثمرين وسرية معلوماتهم، وكل المعلومات التي تخص استثماراتهم، وبياناتهم المالية، وما إلى ذلك، وهذه المعلومات لن تكون متاحة بشكل كلي للإطلاع، لبقية المستثمرين في القطاع الصناعي، بل سيكون متاحاً منها الجانب التحليلي من خلال الدراسات والأبحاث، أما التفاصيل التي تتعلق بخصوصية مشاريعهم واستثماراتهم ومنتجاتهم، وما يتعلق بالجانب المالي، فهي محمية بفعل القوانين.

كيف سيساهم هذا المشروع في تنفيذ أهداف وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة؟

تعمل وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة على تحقيق عدة أهداف، وتعد استراتيجية وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، الخطة الأكبر والأشمل لتطوير القطاع الصناعي في دولة الإمارات، وتعزيز مساهمته في تحفيز الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تهيئة بيئة الأعمال المناسبة والجاذبة للمستثمرين في القطاع الصناعي، ودعم نمو الصناعات الوطنية وتعزيز تنافسيتها، وتحفيز الابتكار وتوظيف التكنولوجيا المتقدمة في الأنظمة والحلول الصناعية، وتكريس مكانة الدولة كوجهة عالمية لريادة صناعات المستقبل.

لأجل ما سبق كان لابد من الارتقاء بالقدرات الصناعية، وقياس مستواها، وجودتها، من أجل تعزيز التنمية المستدامة، والتطور التكنولوجي، على أساس التحولات في القطاع الصناعي، وما يرتبط بتقنيات الثورة الصناعية الرابعة، وصناعات المستقبل، وجمع المعلومات بشكل دقيق، بما يعزز التكامل بين مختلف الجهات عبر تبادل المعلومات والبيانات الصناعية، وتطوير قاعدة بيانات مركزية للشركات الصناعية في الدولة، ومتابعة أداء القطاع الصناعي.

أسئلة وأجوبة

كيف سيتم جمع البيانات المطلوبة وفقاً لهذا القرار؟

جميع المنشآت الصناعية التي تمارس النشاط الصناعي في الدولة بناء على باب "الصناعة التحويلية" (Section C) حسب التصنيف المرجعي الدولي للأنشطة الإنتاجية (ISIC 4)، وبغض النظر عن طبيعة الرخصة الصادرة لها إن كانت صناعية أو غير صناعية، بما فيها المنشآت الصناعية داخل المناطق الحرة، ستكون مطالبة بتوفير البيانات المطلوبة، من خلال استمارة إلكترونية طورتها وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، بالتعاون مع المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء .

ما انعكاسات القرار على الشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة؟

تواصل وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة سعيها لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وسيساعد وجود قاعدة معلومات تفصيلية للشركات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز فرص تنمية هذه الشركات وتحديد شكل وطبيعة الدعم الذي ستحتاجه هذه المنشآت الصناعية.

ما تأثيرات القرار الوزاري على القطاع الصناعي في الإمارات؟

القرار غاياته تنظيمية والهدف منه إنشاء قاعدة بيانات صناعية شاملة وموثوقة، لتمكين الوزارة من تحقيق أهداف القطاع الصناعي في الدولة ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ودعم جهود التحول نحو الصناعات التكنولوجية، على أساس استشراف المستقبل، وهذه المعلومات التي سيتم جمعها ستوفر قاعدة لإجراء البحوث والدراسات المتخصصة، وستوفر معلومات دقيقة يمكن على أساسها معرفة المجالات التي يمكن التطوير فيها، كما تضع أمام الموردين والمصنعين تحليلات علمية، تستشرف التوجهات المحلية والإقليمية والدولية للقطاع، وتساعد على وضع تصور واضح للواقع ومجالات التطوير المتاحة.

إرشادات وسائل التواصل الاجتماعي

تأكد من متابعة وذكر حساباتنا على منصات تويتر وانستجرام ولينكد إن من خلال استخدام خاصيتي

Tag و Mention

@MoIATUAE

تفاعل مع جمهورك وشجعهم على نشر المحتوى الخاص بهم باستخدام الهاشتاج

#التعداد_الصناعي

#اصنع_في_الإمارات

ليتم إعادة نشر محتواك على منصات الوزارة

شاركونا محتواكم وتفاعلوا معنا



أمثلة للمنشورات

يستهدف #التعداد_الصناعي إنشاء قاعدة بيانات صناعية شاملة وموثوقة، لتمكين الوزارة من تحقيق أهداف القطاع الصناعي في الدولة، ودعم جهود التحول نحو الصناعات التكنولوجية، على أساس استشراف المستقبل

#التعداد_الصناعي، هو مشروع تقوده #وزارة_الصناعة_والتكنولوجيا_المتقدمة، بالتعاون مع المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء وسلطات الترخيص المحلية، بهدف تطوير قاعدة بيانات مركزية للشركات الصناعية في #الإمارات

